مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (12)2025

تأثير سياسة الحماية الجمركية على العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤
(دراسة مقارنة)

د. لين لطيف زيود *

(تاريخ الإيداع ١٤/١٠/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ١٧/١٢/ ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

هدَفَ البحث إلى الإضاءة على العجز التجاري المزمن للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين خلال فترة التكامل الاقتصادي بينهما التي امتدت حتى نهاية عام ٢٠١٧، فضلاً عنه خلال الحرب التجارية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠١٨، والتي لا تزال مستمرةً حتى الآن.

وقد اتبعت الباحثة المنهج التحليلي المقارن، وقامت بقياس تأثير سياسة الحماية الجمركية في العجز التجاري من خلال تطور الرسوم الجمركية الأمريكية، ومن خلال انعكاسها على ميزاني التجارة السلعي والخدمي، وقد قسَّمت سنوات الدراسة إلى فترتين:

الأولى: فترة التكامل الاقتصادي بين الدولتين ٢٠١١/٢٠١٧ التي امتازت برسومٍ جمركية معتدلة، الأمر الذي أسهم في نمو التبادل التجاري بينهما، وأسفر عن عجزٍ تجاري دائم لأمريكا.

الثانية: فترة الحرب التجارية ٢٠١٨/٢٠٢٤ التي امتازت باتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة حماية جمركية، تعوق حرية التجارة، وتزامنت مع فرضها لرسومٍ جمركية، وصلت إلى ٢٥% من قيمة الواردات الأمريكية من الصين.

وقد توصل البحث إلى الآتي:

١. لقد أسهمت سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً في تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي الأمريكي مع الصين، بل وأعادته إلى ما كان عليه قبل الحرب التجارية.

٢. لم تسهم سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً في تعزيز فائض الميزان التجاري الخدمي، بل أبقته بصورةٍ شبه ثابتة خلال الفترة موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الجمركية، عجز الميزان التجاري، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

*دكتوراه في الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد– جامعة اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (12)2025

Assessing the Impact of Tariff Protection Policy on the U.S.–China Trade Deficit (2011–2024): A Comparative Analysis

Dr. Leen Latif zayoud*

(Received 14/10/2025.Accepted 17/12/2025)

□ABSTRACT □

This study aims to elucidate the structural and persistent trade deficit of the United States with China during the period of bilateral economic integration that prevailed until the end of 2017, as well as throughout the subsequent trade war initiated by the United States in mid-2018, which remains ongoing to the present. The research adopts acomparative analytical approach to evaluate the impact of the U.S. tariff protection policy on the trade deficit by examining the evolution of applied tariff rates and assessing their transmission effects on both the goods trade balance and the services trade balance.

The study distinguishes between two analytical periods:

1. The integration phase (2011–2017): A period marked by relatively moderate tariff levels, which facilitated the expansion of bilateral trade flows but concurrently resulted in a sustained U.S. trade deficit.
2. The trade war phase (2018–2024): A period characterized by the United States' adoption of a tariff protection policy that imposed significant constraints on trade openness, including the application of tariff rates reaching 25% on imports originating from China.

The study concludes that:

1. The U.S. tariff protection policy contributed to thereduction of the goods trade deficitwith China, effectively restoring it to levels comparable to those observed prior to the onset of the trade war.
2. However, this policy did not generate a commensurate increase in the U.S. services trade surplus, which remained relatively stable over the fourteen-year study horizon.

Keywords: Tariff protection, Trade balance deficit, U.S.–China trade war, Bilateral trade relations.

*Phd in Economics- Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

١,١. مقدمة

اتسمت بداياتُ القرنِ الحادي والعشرين بهيمنة وسيطرة ظاهرة العولمة، فضلاً عن تحرير التجارة بين دول العالم، الأمر الذي مهَّدَ الطريق لانفتاح الدول ذوات نظمِ إنتاجٍ مختلفة، بل وأحياناً متناقضة على بعضها البعض (دول رأسمالية ذات اقتصادٍ حر، ودول اشتراكية ذات اقتصاد حكوميٍ مخطط)(Olivier et al, 2024)، وبالتالي، تُعَدُّ العلاقات الاقتصادية الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنموذجاً معاصراً عن العولمة السياسية، إذ تمتاز الولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم التكنولوجي، بالمقابل، تمتاز الصين بوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، فضلاً عن التكنولوجيا المطورة.

استناداً لما سبق، فقد ازدادت قيمة التبادل التجاري بين البلدين بشكلٍ ملحوظ منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (الغات) عام ٢٠٠١، إلاَّ أنَّ تَفَوقَ الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية، أسهم في إيجاد فجوةٍ وخللٍ في الميزان التجاري بينهما لمصلحة الصين، إذ حققت الصينُ فائضاً تجارياً، في حين، حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً تجارياً(Bloul, 2021).

إنَّ العجز التجاري الأمريكي المتزايد أمام الصين، أثار جدلًا سياسيًا واقتصاديًا داخل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها إلى اتخاذ إجراءات حمايةٍ جمركية، وبخاصةٍ خلال ولاية الرئيس دونالد ترامب السابقة والحالية، الأمر الذي ألحق ضرراً في سلاسل التوريد العالمية، وانعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحول العلاقات الاقتصادية الأمريكية/الصينية من علاقات تكاملٍ اقتصادي إلى حربٍ تجارية باستخدام الرسوم الجمركية كأداة تدخلٍ وتقييدٍ لآليات السوق منذ منتصف عام ٢٠١٨ (Khalil, 2022; Luo et al., 2023).

بالتالي، تتناول هذه الدراسة تحليلاً لتأثير سياسة الحماية الجمركية الأمريكية على التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤.

٢,١. الدراسات السابقة

الدراسات العربية

١. **دراسة بلول؛ (٢٠٢١). أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.**

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة، وافترضت أنَّ الاختلال في الميزان التجاري بين البلدين يعود إلى الفروقات في السياسات الاقتصادية والقدرات الإنتاجية.

أجرت الدراسة تحليلاً إحصائياً للبيانات التجارية بين البلدين خلال العقدين الماضيين، وقد توصلت إلى ما يأتي:

- أنَّ العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين ناتجٌ عن عوامل هيكلية في الاقتصادين، من بينها: أهمية موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية؛ ونقل الشركات متعددة الجنسيات لإنتاج دول حافة المحيط الهادئ إلى الصين، فضلاً عن نقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- أنَّ العجز التجاري الأمريكي مع الصين، ليس انعكاساً لسياساتٍ تجارية.

٢. **دراسة خليل.(٢٠٢٢). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.**

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الحرب التجارية على البيئة الاقتصادية العالمية نتيجة التعريفات الجمركية الثنائية المطبقة، ودراسة حرب العملات بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي، وتأثيره على الاستثمارات الأجنبية بين البلدين.

افترضت الباحثة، أنَّ زيادة الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين له تأثيرات سلبية على التجارة العالمية والبيئة الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي للسياسات التجارية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ الحرب التجارية بينهما؛ أدت إلى ما يأتي:

- انخفاض حجم التجارة الدولية.
- زيادة العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.
- عَدَّت الباحثة الحرب التجارية بينهما حرباً من أجل الهيمنة الاقتصادية، وحددت هدفها في حماية المصالح التجارية والاستثمارات الأمريكية.

٣. دراسة جابر.(٢٠٢٥). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ظل ولاية ترامب الجديدة.

هدفت الدراسة إلى التركيز على تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين خلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجديدة، وأبرَّزت أحد أهم الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة، وهي: فرض الرسوم الجمركية الجديدة على الواردات الأمريكية من الصين، وتأثير هذه السياسات على الميزان التجاري بين البلدين.

كما تناولت الدراسة ردود الفعل الصينية، ومن بينها: فرض العقوبات على شركات الدفاع الأمريكية، وتوسيع قائمة الرقابة على الصادرات.

قدَّمت الدراسة تحليلاً معمقًا لتأثير هذه السياسات على الاقتصادين الأمريكي والصيني، وتنبأت بالسيناريوهات مستقبلية للعلاقات التجارية بينهما.

افترضت الدراسة أن سياسة الحماية التي اعتمدتها إدارة ترامب، أدَّت إلى تصعيد التوترات التجارية مع الصين، مما أثر سلبًا على الاقتصادين العالميين.

استخدمت الدراسة التحليل السياسي والاقتصادي للأحداث والتصريحات الرسمية والإجراءات المتبادلة بين البلدين.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أدَّت إلى ما يأتي:

- أحدثت اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.
- زادت العبء على المستهلكين لارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق.
- خفضت معدل النمو الاقتصادي العالمي.

الدراسات الأجنبية

١. دراسة **(Yang et al., 2023)** بعنوان:

Macroececonmic Impact Of The Sino-U.S. Trade Frictions:Based On A Two-Country- Sector Dsge Model.

التأثير الاقتصادي الكلي للاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة: استناداً إلى نموذج التوازن العام الديناميكي ثنائي القطاع لدولتين.

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية الكلية للاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة على عكس الدراسات التي تركز فقط على أرقام التجارة، وتقدم هذه الدراسة نموذجاً متقدماً لفهم كيف تؤثر صدمات الرسوم الجمركية على متغيرات اقتصادية أوسع مثل الاستهلاك، الاستثمار، الأسعار والإنتاج لكل دولة، اعتمدت الدراسة على نموذج اقتصادي يسمى نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي الذي يسمح للباحثين بمحاكاة سلوك الاقتصاد بأكمله(الشركات، المستهلكون، الحكومة)، وتأثير الصدمات عليه بمرور الوقت، وطبق ذلك على الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى قطاعين أحدهما قابل للتداول، والآخر غير قابل للتداول.

افترضت الدراسة، أنَّ الاحتكاكات التجارية، تؤثر بشكل غير متماثل على الاقتصادين الصيني والأمريكي مع تأثيرٍ أكبر على القطاعات القابلة للتداول.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي:

- أنَّ تأثير الاحتكاكات التجارية كان غير متماثلٍ على الاقتصادين الأمريكي والصيني.
- امتد تأثير صدمات الرسوم الجمركية إلى القطاعات التي يتم فيها التداول وغير القابلة للتداول (مثل الخدمات)، مما أثر على الإنتاج والاستهلاك والأسعار.
- استفادت الصين من الاحتكاكات التجارية بشكل جزئي، إذ أدى انخفاض الاعتماد على التجارة الخارجية إلى تقليل التقلبات الاقتصادية. وقد عُدَّت هذه النتيجة من النتائج المدهشة.
- على العكس مما سبق، فقد عانت القطاعات الأمريكية القابلة للتداول من خسائر كبيرة.

٢. دراسة **(luo,et all .,2023)**. بعنوان:

Dual Effects Of The Us-China Trade War And Covide-19 On United States Imports:Transfer Of China's Industrial Chain?

تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وجائحة كوفيد-١٩ على واردات الولايات المتحدة: نقل سلسلة التوريد الصناعية من الصين؟

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وجائحة كوفيد-١٩ على واردات الولايات المتحدة وسلاسل التوريد العالمية، وكيفية تفاعل المستوردين الأمريكيين مع الحرب التجارية والإغلاقات الناجمة عن جائحة كورونا، وما اذا كانت قد تسببت بنقل سلاسل التوريد الصناعية من الصين إلى دول أخرى.

افترضت الدراسة أنَّ الحرب التجارية والجائحة، أدتا إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد مع تحول بعض العمليات من الصين إلى دول جنوب شرق آسيا.

استخدمت الدراسة تحليل بيانات التجارة الدولية وسلاسل التوريد باستخدام نماذج اقتصادية لقياس حجم الواردات وتغيرها مع مختلف الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أنَّ الحرب التجارية والجائحة قد أثرتا بشكل كبير على سلاسل التوريد العالمية، فقد خفضت الولايات المتحدة وارداتها المباشرة من الصين، وزادت وارداتها من دول جنوب شرق آسيا.
- لم تعود الشركات الأمريكية العاملة في الصين إلى الولايات المتحدة، بل قامت بنقل نشاطها وإنتاجها إلى دول أخرى لتقليل المخاطر المرتبطة بالرسوم الجمركية.

٣. دراسة **(Olivier, et al.,2023)** بعنوان:

Domestic Macroeconomic Forces Are the Main Driver of China and US Trade Balances

القوى الكلية المحلية هي المحرك الرئيس لموازين التجارة في الصين والولايات المتحدة.

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت الاختلالات التجارية بين الصين والولايات المتحدة ناتجة بشكل أساس عن السياسات التجارية (كالرسوم الجمركية)، أم عن العوامل الاقتصادية الكلية الداخلية (كالادخار والاستثمار)، وافترضت أن الاختلالات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، تُعزى إلى عوامل اقتصادية داخلية مثل الادخار والاستثمار، وليس إلى السياسات التجارية فقط.

استخدمت الدراسة نموذج تحليلٍ كلي لصندوق النقد الدولي، وطبقته على مجموعة العشرين، يقوم هذا النموذج على تحليل الديناميكيات الاقتصادية الكلية للدول، ويوضح كيفية تفاعل العوامل والمؤشرات الداخلية مع نظيرتها الخارجية.

توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- أنَّ الفائض في الميزان التجاري الصيني مع الولايات المتحدة، بعود إلى عوامل اقتصادية داخلية، منها: ضعف الطلب المحلي الصيني، وارتفاع معدلات الادخار في الصين.
- بينما يعود العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وانخفاض معدلات الادخار الأمريكية.

٤. دراسة (**pal .٢٠٢٥**) بعنوان:

Modeling the dynamic efects of tarifs on economic variables and trade policies

نمذجة التأثيرات الديناميكية للرسوم الجمركية على المتغيرات الاقتصادية والسياسات التجارية.

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات طويلة الأجل للرسوم الجمركية على متغيرات اقتصادية رئيسة كالناتج المحلي الإجمالي، ميزان التجارة، والتضخم في عدة دول هي الولايات المتحدة، كندا، الصين، والمكسيك.

وقد وضعت فرضية الدراسة الآتية: أنَّ الرسوم الجمركية، تؤدي إلى تأثيرات متأخرة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسة، مما يتطلب نماذج ديناميكية لتحليلها.

تمَّ استخدام نماذج المعادلات التفاضلية المتأخرة (dynamic lag differential equations) لتحليل التأثيرات الديناميكية للرسوم الجمركية. هذا المنهج، سمح للباحث بتتبع كيفية انتشار الصدمات الاقتصادية عبر الزمن بسبب وجود فترات زمنية بين السبب والنتيجة.

توصلت الدراسة إلى الآتي:

- تأثير الرسوم الجمركية لا يكون فوريا على الاقتصاد، إنما يتطور مع الزمن نظرا لوجود حلقات تغذية وفترات زمنية، وقد تناولت أثر الرسوم الجمركية على المتغيرات الرئيسة: التضخم، الميزان التجاري، الاستهلاك.
- انخفاض تدريجي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في التضخم، مع تأثيرات متفاوتة بين الدول المدروسة، مما يؤكد أن الاستجابة الاقتصادية للحرب التجارية ليست متماثلة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة، تبين لها ما يأتي:

- أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى تحقيق الصين منافع جزئية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت هذه المنافع في تخفيف حدة وأثار التقلبات الاقتصادية لديها.
- لم تُجرِ الدراسات السابقة تقييماً ومقارنةً بين العلاقات التجارية الأمريكية–الصينية قبل الحرب التجارية وبعدها، إذ لم تتوافر دراساتٌ مقارنة، في حين، يتناول البحث الحالي ذلك.
- يتناول البحث الحالي قياس تأثير التوسع في فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على قيمة التبادل التجاري من السلع والخدمات بين الدولتين قبل الحرب التجارية بسبع سنوات (٢٠١١/٢٠١٧) وخلال مدة الحرب عينها (٢٠١٨/٢٠٢٤).

١,٣. مشكلة البحث

تبحث هذه الدراسة عن إجابةٍ عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما هو تأثير سياسة الحماية الجمركية الأمريكية على الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين؟

يتفرع عن السؤال الرئيس السؤالان الآتيان:

- هل أدَّت سياسة الحماية الجمركية الأمريكية إلى تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟
- هل أدَّت سياسة الحماية الجمركية الأمريكية إلى زيادة فائض الميزان التجاري الخدمي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟

١,٤. فروض البحث

الفرضية الرئيسة:

- أحدثت سياسة الحماية الجمركية الأمريكية تأثيراً إيجابياً على الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين؟

وقد تمَّ تقسيم الفرضية الرئيسة إلى الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- أدَّت سياسة الحماية الجمركية الأمريكية إلى تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟
- أدَّت سياسة الحماية الجمركية الأمريكية إلى زيادة فائض الميزان التجاري الخدمي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟

١,٥. أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم دليلٍ أو تأكيدٍ بحثيٍ جديد عن تأثير سياسة الحماية الجمركية المعتمَدَة أمريكياً على التبادل التجاري بين أمريكا والصين بشقيه السلعي والخدمي، فضلاً عن بيان أثرها في تقليص عجز الميزان التجاري السلعي، وفي دعم الفائض التجاري الخدمي الأمريكي مع الصين، كما تنبع أهميته من إجرائه تقييمٍ مقارن للعلاقات التجارية بين الدولتين قبل سبع سنواتٍ من الحرب التجارية التي بدأت بينهما عام ٢٠١٨(أي خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٧)، وخلال السنوات السبع التالية لها (أي الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤).

كما تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم توصياتٍ ومقترحاتٍ موضوعية، تهدف إلى المبادرة لحل النزاعات والخلافات التجارية بالطرق السلمية، الأمر الذي يُخفف من الأثار السلبية لها.

١,٦. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١. بيان تأثير سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً على عجز الميزان التجاري السلعي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟

٢. بيان تأثير سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً على فائض الميزان التجاري الخدمي الأمريكي مع الصين خلال الفترة ٢٠١١/٢٠٢٤؟

١.٧. منهجية الدراسة

تمَّ إتباع المنهج التحليلي المقارن، وقد اعتمدت الباحثة على الأدبيات والمراجع النظرية والكتب العلمية المتعلقة بالبحث ومتغيراته، بينما جُمِعَت البيانات الثانوية عن قيم التبادل التجاري للسلع وللخدمات بين الصين والولايات المتحدة من مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي لمدة سبع سنوات قبل الحرب التجارية بينهما(٢٠١١/٢٠١٧)، ولمدة سبع سنوات من الحرب التجارية ٢٠١٨/٢٠٢٤ (U.S. Bureau of Economic Analysis)، ومن مكتب الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، ومن قاعدة بيانات البنك الدولي.

٨,١. الحدود الزمنية للبحث: يغطي البحث علاقات التبادل التجاري الصيني- الأمريكي خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٧ قبل الحرب التجارية بينهما، وخلال فترة الحرب التجارية ٢٠١٨/٢٠٢٤.

٩,١. الحدود المكانية للبحث: الصين والولايات المتحدة (الرسوم الجمركية، وتجارة السلع والخدمات بينهما).

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١,٢. سياسة الحماية الجمركية

تُعَدُّ الرسوم الجمركية شكلاً للتدخل الحكومي في الأسواق، فضلاً عن أنَّها إحدى أدوات سياسة حماية المنتجات الوطنية الصناعية والزراعية من منافسة السلع الأجنبية، كما أنَّها موردٌ ماليٌ هامٌ من موارد الموازنة العامة للدولة.

تهدف الدول التي تعتمد سياسة حمايةٍ جمركية إلى زيادة الفائض في ميزانها التجاري أو إلى تخفيف العجز فيه، فضلاً عن حماية منتجاتها الصناعية أو الزراعية، لأنَّ الرسوم الجمركية، تضع قيداً على تسويق المنتجات الخاضعة لها، الأمر الذي يمنح السلع الوطنية ميزةً، ويُضعِفُ منافسة السلع الأجنبية، لذلك تبنَّت الإدارة الأمريكية سياسة الحماية الجمركية مع الصين منذ عام ٢٠١٨ بهدف تقليل العجز التجاري لها.

استناداً إلى ما سبق، فقد أخضعت الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/٦ وحتى ٢٠١٩/٩/١ وارداتٍ صينيةً لرسومٍ جمركية إضافية، وصل معدلها الأعلى إلى ٢٥%، وبلغت قيمة الواردات الصينية الخاضعة لزيادة الرسوم الجمركية ٣٦٢ مليار دولار(Chen, 2025)، وقد ردَّت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءاتٍ مماثلة، الأمر الذي مهد لنشوب حربٍ تجارية بينهما، لذلك، يمكن القول: أنَّ الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما، تحولت إلى أداة صراعٍ اقتصادي، ولم تبقَ أداةَ ضبطٍ وتنظيمٍ مالي فقط(Chor, Li, & Tang, 2024).

٢,٢. الرسوم الجمركية

تتصف الرسوم الجمركية بقدمها التاريخي، وتهدف إلى حماية الصناعات الوطنية، وإلى زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن إسهامها في تحقيق توازنٍ تجاري مع الشركاء التجاريين من الدول (خليل،٢٠٢٥).

كذلك، تُعَدّ الرسوم الجمركية ضرائب غير مباشرة، لأنَّها ترتبط بمطرحها (السلع والخدمات المستوردة أو المصدّرة) دون أخذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمكلف فيها بالحسبان، لذلك، فهي ضريبةٌ غير عادلة، إذ يتحمل عبء الرسوم الجمركية الشخص المستهلك للسلعة أو المستفيد من الخدمة، بغض النظر عن حجم ومصدر دخله (غنيٌ

ودخله من أرباح شركته، أو فقيرٌ ودخله من أجره أو من عمله الزراعي)، وبغض النظر عن وضعه العائلي (أعزب، أو متزوج، أو متزوج ولديه أطفال).

تجدر الإشارة إلى أنّه يتمُّ نقل عبء الرسوم الجمركية من المكلف القانوني (المنتج أو المصدر) إلى المكلف الاقتصادي (المستهلك للسلعة أو المستورد لها) من خلال دمج الرسم بسعر السلعة أو الخدمة، فهي تمثل جزءاً من تكلفة السلعة أو الخدمة، كما يمكن نقل عبئها من الدولة المصدرة للسلعة إلى الدولة المستوردة لها في حالة عدم توافر سوق منافسة كاملة (زيود،٢٠١٥).

لكن، لا تتحقق عملية نقل عبء الرسوم الجمركية إلاَّ في حالة توافر سوق منافسة كاملة، الأمر الذي يعني تحمل مُصَدِّر السلعة لعبئها، وهذا ما ينطبق على الرسوم الجمركية التي فرضت على الواردات الأمريكية من الصين.

٣,٢. مراحل تطور معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية

لقد توزعت قرارات زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية، وتمَّت زيادة وتوسيع مطارحها على أربع مراحل، كما يأتي (Chen, 2025):

- المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة منذ ٢٠١٨/٧/٦، وقد تمَّ فرض رسوم جمركية بمعدل ٢٥% من قيمة الواردات الصينية من الآلات الصناعية، وأشباه الموصلات، ومنتجاتٍ إلكترونية، وبلغت قيمة السلع الصينية المشمولة بقرار الزيادة ٣٤ مليار دولار.
- المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ ٢٠١٨/٨/٢٣، وقد تمَّ توسيع دائرة السلع المشمولة بقرار زيادة الرسوم الجمركية (٢٥%)، إذ أُخضِعَت المنتجات الكيميائية، والبلاستيك، ومواد صناعية أخرى لها .وبلغت قيمة السلع الصينية الجديدة الخاضعة للزيادة ١٦ مليار دولار.
- المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ ٢٠١٨/٩/٢٤، وقد تمَّ توسيع دائرة السلع المشمولة بقرار زيادة الرسوم الجمركية، لتشمل كلاً من المنتجات الزراعية، والملابس، والأثاث، ومواد البناء، إذ أُخضِعَت هذه السلع لرسمٍ جمركيٍ معدله ١٠%، ثمَّ رُفِعَ هذا المعدل إلى ٢٥% بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٠، وبلغت قيمة السلع الصينية الجديدة الخاضعة للزيادة ٢٠٠ مليار دولار.
- المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة منذ ٢٠١٩/٩/١، وقد تمَّ توسيع دائرة السلع المشمولة بقرار زيادة الرسوم الجمركية، إذ تضمنت لأول مرة سلعاً استهلاكية نهائية مثل الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والألعاب، وقد أُخضِعَت هذه السلع لرسمٍ جمركيٍ معدله ١٥%، وبلغت قيمة السلع الصينية الجديدة الخاضعة للزيادة ١١٢ مليار دولار.

٤,٢. معارضو الحماية الجمركية

يُعَدُّ كلٌ من سميث، وريكاردو، وكروغمان من أبرز رواد نظرية التجارة الحرة والمنافسة الكاملة الذين يُعارِضَون بشدة فكرة تدخل الدولة في آلية عمل الأسواق والتجارة الدولية؛ بل ويدعون إلى تحرير التجارة؛ وإلى اعتماد مبدأ التخصص الدولي في انتاج السلع والخدمات، مما يحقق برأيهم مكاسب متبادلة للدول كافةً، لذلك يتفقون على عدم تدخل الدولة في الأسواق، وتحرير التجارة من كل قيد، الأمر الذي يعني عدم تبني الدولة لسياسة حماية جمركية.

يتم تحقيق التخصص الدولي وإنتاج السلع وفق رأي أنصار الميزة المطلقة والنسبية، كما يأتي:

- وجد آدم سميث، أن تتخصص كل دولةٍ بإنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزةٍ مطلقة، تتمثل الميزة المطلقة في إنتاج دولةٍ ما لسلعةٍ ما بالتكلفة الأقل.

- وجد ريكاردو، أن تتخصص كل دولةٍ بإنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزةٍ نسبية، وفي حال تفوق أو تمتع هذه الدولة بميزتين نسبيتين على دولةٍ أخرى، فتتخصص بإنتاج السلعة ذات الميزة النسبية الأعلى التي تحقق لها مكاسب أعلى وأفضل من إنتاج السلعة الثانية.
- تبنى كروغمان توزيع الصناعات على الدول تبعاً لميزة وفرة عناصر الانتاج لديها، وليس تبعاً لتكاليف الانتاج، إذ تتخصص الدولة الغنية برأس المال في الصناعات التي تحتاج إلى رأسمالٍ كبير، وتتولى الدول الغنية بالموارد البشرية الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة(Krugman, 2021).

٢,٥. مؤيدو الحماية الجمركية

يُعَدُّ جيمس براندر؛ وباربرا سبينسر من أبرز رواد نظرية التجارة الجديدة؛ يتمُّ تطبيق هذه النظرية اعتماداً على سياسة التجارة الاستراتيجية، أو من خلال تبني نظرية سلاسل القيمة العالمية، وكلتاهما تبرران تدخل الدولة في التجارة والأسوق العالمية.

يتفق مؤيدو نظرية التجارة الجديدة على ضرورة تبني الدولة لسياسةٍ جمركية، تحمي الصناعات الوطنية الناشئة من منافسة المنتجات الأجنبية؛ ويربطون فكرة تدخل الدولة في الأسواق العالمية مع تحقيق مصالح وطنية استراتيجية، لذلك يبررون استخدام الأدوات المتاحة مثل: الإعانات المالية التي تقدمها دولةٍ ما لشركاتها الوطنية، مما يُكسِبُ هذه الشركات إمكانية زيادة أرباحها، ويعطيها القدرة على منافسة الشركات الأخرى، فضلاً عن إمكانية تدخل الدولة من خلال فرض الرسوم الجمركية، ووضع القيود على الواردات من الدول الأخرى أو منع استيراد بعض السلع المنافسة للسلع المحلية، إذ تتحول هذه الأدوات إلى وسائل ضغطٍ على هذه الدول، الأمر الذي قد يجبرها على تقديم تنازلات تجارية، وهذا ينطبق على فرض الرسوم الجمركية من قبل الإدارة الأمريكية على الواردات الصينية (خليل، ٢٠٢٥).

يتجلى جوهر نظرية سلاسل القيمة العالمية في توزيع النشاط الصناعي(مراحل عملية تصنيع منتج ما) على دولٍ عدة، الأمر الذي يتيح الفرصة لكل دولةٍ من هذه الدول لإضافة قيمةٍ للسلعة المنتجة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها سواء كان ذلك في مرحلة التصنيع أو التجميع أو التسويق، أي تتكامل هذه الدول وتتشارك في عملية إنتاج وتسويق السلعة الواحدة (Brander & Spencer, 2020).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النظرية في علاقتها مع الصين، إذ تحولت الصين إلى مركز تجميع وتصنيع المنتجات، ولا سيما الإلكترونيات، والملابس والآلات، في حين، تخصصت الشركات الأمريكية في التصميم، والبحث والتطوير، والتسويق.

وبحسب مراجعة حديثة أجرتها منصة (consensus,2023) حول فعالية سياسات الحماية في خفض العجز التجاري، فقد تبين أنَّ بعض الشركات الأمريكية الكبرى، ومن بينها: شركتا Apple و Intel، استفادتا من سلاسل القيمة العالمية عبر نقل الإنتاج إلى الصين التي تمتاز بانخفاض تكلفة الموارد البشرية، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنةً مع تكاليف منتجات الدول الصناعية المتقدمة التي تمتاز بارتفاع تكلفة اليد العاملة لديها، الأمر الذي منح المنتجات الأمريكية المصنعة في الصين ميزةً تنافسية، وأكسب الصين موارد مالية، وضريبية، فضلاً عن إعطائها ميزة تشغيل وتأهيل اليد العاملة الوطنية، وقد عُدَّ ذلك أنموذجاً للتكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واستمر ذلك من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٦ (consensus,2023).

ثالثاً: الدراسة التحليلية المقارنة

١,٣. الناتج المحلي الأمريكي والصيني

الجدول رقم(١) يوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي الصيني والأمريكي بالأسعار الثابتة (تريليون دولار أمريكي، بأسعار عام ٢٠١٥) خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٥:

السنة	الناتج الصيني	معدل النمو	الناتج الامريكي	معدل النمو
2011	٨,٤٤	٠	١٦,٥٩	٠
2012	٩,١	%٧,٨٢	١٦,٩٧	%٢,٢٩
2013	٩,٨١	%٧,٨	١٧,٣٣	%٢,١٢
2014	١٠,٥٤	%٧,٤٤	١٧,٧٧	%٢,٥٤
2015	١١,٢٨	%٧,٠٢	١٨,٣	%٢,٩٨
2016	١٢,٠٥	%٦,٨٢	١٨,٦٣	%١,٨
2017	١٢,٨٨	%٦,٨٩	١٩,٠٩	%٢,٤٧
المتوسط	**١٠,٥٨٦**	**%٧,٣**	**١٧,٨١**	**%٢,٣٧**
٢٠١٨	١٣,٧٥	٠	١٩,٦٥	٠
٢٠١٩	١٤,٥٨	%٦,٠٤	٢٠,١٦	%٢,٦
٢٠٢٠	١٤,٩٢	%٢,٣٣	١٩,٧٢	**%٢,١٨ –**
٢٠٢١	١٦,٢٠	%٨,٥٨	٢٠,٩٢	%٦,٠٨
٢٠٢٢	١٦,٧١	%٣,١٥	٢١,٤٤	%٢,٤٨
٢٠٢٣	١٧,٦١	%٥,٣٨	٢٢,٠٦	%٢,٩
٢٠٢٤*	١٨,٤٩	%٥	٢٢,٦٨	%٢,٨
المتوسط	**١٦,٠٤**	**%٥,٠٨**	**٢٠,٩٥**	**%٢,٤٥**

- المصدر: (World Bank) متوفر على الرابط:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2024&locations=CN&start=2009

استناداً إلى بيانات الجدول السابق، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، تتبوأ المركز الأول في الاقتصاد العالمي، تليها الصين مباشرة في المركز الثاني، إلاَّ أنَّ الفجوة بين اقتصاديهما، بدأت تتضاءل وتتلاشى نسبياً، ففي حين، كان الناتج المحلي الأمريكي بالأسعار الثابتة ١٦,٥٩ تريليون دولار عام ٢٠١١، بلغ نظيره الصيني ٨,٤٤ تريليون دولار خلال العام عينه، أي أنَّ الناتج المحلي الأمريكي، كان يعادل مَثَلي نظيره الصيني تقريباً، وأنَّ الفرق بينهما، بلغ ٨,١٥ تريليون دولار (الجدول رقم ١).

كما كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الصيني خلال فترة التكامل والتشاركية الاقتصادية بين البلدين (٢٠١١/٢٠١٧) أكثر من ٧%، بينما كان نظيره الأمريكي خلال المدة عينها ٢,٣٧%، أي أنَّ معدل نمو الناتج المحلي الصيني، كان يعادل ثلاثة أمثال نظيره الأمريكي(٧% ÷ ٢,٣٧% = أكثر من ٢٩٥%).

أمَّا خلال فترة الحرب التجارية (٢٠١٨/٢٠٢٤)، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الصيني نسبياً إلى ٥,٠٨%، بينما زاد معدل نمو الناتج المحلي الأمريكي زيادة طفيفة، وصل إلى ٢,٤٥%، أي أنَّ معدل نمو الناتج المحلي الصيني، أصبح يزيد عن مثلي نظيره الأمريكي بقليل(٥,٠٨% ÷ ٢,٤٥% = ٢٠٧%).

بالمقابل، فقد استمر الناتج المحلي الصيني بالتزايد والتصاعد، ولكن بمعدلات نموٍ، قلَّت عن سابقاتها، إذ زاد من ١٣,٧٥ تريليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ١٨,٤٩ عام ٢٠٢٤، بينما زاد الناتج المحلي الأمريكي من ١٩,٦٥ تريليون دولار إلى ٢٢,٦٨ خلال العامين عينيهما(الجدول رقم ١).

استناداً إلى ما سبق، لاحظت الباحثة: أنَّ الفرق بين ناتجي الدولتين بالأسعار الثابتة، تضاءل من ٨,١٥ تريليون دولار عام ٢٠١١ إلى ٤,١٩ تريليون دولار عام ٢٠٢٤، أي تقلصت الفجوة بين الاقتصادين بنسبةٍ، زادت عن

٥١%، وتراجع الناتج المحلي الأمريكي من حوالي مَثَّلي نظيره الصيني عام ٢٠١١ إلى ما يقارب ١٢٣% خلال ١٤ عامٍ، الأمر الذي يشير إلى تأجيج المنافسة بينهما.

٢,٣. العلاقات الصينية الأمريكية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٧

١,٢,٣. الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية ٢٠١١/٢٠١٧

الجدول رقم (٢): يتضمن الايرادات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية، وكذلك قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية من وإلى الصين مقدرةً بمليارات الدولارات.

السنة	الايرادات الجمركية	صادرات السلع للصين	واردات السلع من الصين	العجز التجاري	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الفائض التجاري
2011	18.9	١٠٥,٤٤٥	٤٠٠,٦٣٢	−٢٩٥,١٨٧	٢٥.256	١٢,٦٤٣	١٢,٦١٢
2012	20.3	١١١,٨٥٥	٤٢٦,٧٩٢	−٣١٤,٩٣٧	٢٩.851	١٣,٤٩٤	١٦,٣٥٧
2013	21.1	١٢٢,٨٥٢	٤٤١,٦١٦	−٣١٨,٧٦٤	٣٥,٢٢٦	١٤,٥٧٨	٢٠,٦٤٨
2014	24.5	١٢٤,٧٢٨	٤٦٩,٦٦٠	−٣٤٤,٩٣٢	٤١,٦٤٦	١٤,٩٠٦	٢٦,٧٣٩
2015	24.3	١١٦,٥٠٥	٤٨٤,٠٧١	−٣٦٧,٥٦٧	٤٦,٨٢٤	١٥,٦٢٥	٣١,١٩٩
2016	23.9	١١٥,٩٩١	٤٦٣,٠٨٩	−٣٤٧,٠٩٨	٥٣,٣٩٦	١٦,٦٢٨	٣٦,٧٦٨
2017	26.2	١٣١,٧٤٦	٥٠٦,٠١١	−٣٧٤,٢٦٥	٥٦,١٢٩	١٨,١٣٣	٣٧,٩٩٦
المتوسط	**٢٢,٧٤**	**١١٨,٤٥**	**٤٥٥,٩٨**	**− ٣٣٧,٥٣**	**٤١,١٩**	**١٥,١٤**	**٢٦,٠٥**

المصدر: (U.S. Customs and Border Protection - CBP) متوفر على الرابط:
https://www.cbp.gov/trade/basic-import-export/trade-statistics/trade-remedies

لاحظت الباحثة، أنَّ صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن معفاةً من الرسوم الجمركية منذ نشأة التبادل التجاري بينهما، ولا سيما منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بل خضعت لمعدلاتٍ جمركية متزايدة عاماً بعد عام؛ وقد كانت معدلاتها منخفضةً خلال السنوات السبع التي سبقت الحرب التجارية؛ إذ تراوحت معدلاتها ما بين ٢% إلى ٣% من قيمة معظم السلع الصينية الواردة للولايات المتحدة الأمريكية(بيانات وتقارير البنك الدولي ٢٠١١-٢٠١٧، ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR ٢٠١٨-٢٠١٩).

لقد امتازت فترة ما قبل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالاستقرار والتكامل الاقتصادي، فضلاً عن ميزة اعتدال وانخفاض معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أنَّ متوسط الايرادات الجمركية الأمريكية المحققة على الواردات الصينية خلال الفترة التي سبقت الحرب التجارية، بلغ ٢٢,٧٤ مليار دولار، وقد بلغت ايراداتها الدنيا ١٨,٩ مليار دولار عام ٢٠١١، وازدادت تدريجياً حتى وصلت إلى ٢٦,٢ عام ٢٠١٧، الجدول رقم(٢).

ترى الباحثة: أنَّ زيادة الايرادات الجمركية الأمريكية من الواردات الصينية خلال الفترة السابقة، نَتَجَت عن زيادة قيمة الواردات السلعية، ولم تنتج عن زيادة معدلات الرسوم الجمركية، إذ بقي معدل الرسوم الجمركية الأمريكية المفروض على الواردات الصينية أقل من ٤,٩٩%.

٢,٢,٣. التبادل التجاري السلعي الأمريكي- الصيني ٢٠١١/٢٠١٧

يُعَدُّ الميزان التجاري ملخصاً للعلاقات التجارية بين الدول، وعادةً، يتم ترصيده في نهاية كل عام بهدف تحديد نتيجته من عجزٍ أو فائض، يشمل الميزان التجاري التبادل السلعي والخدمي بين الدول. يتحدد العجز التجاري بالفرق السالب بين قيمة الصادرات السلعية من دولةٍ لدولةٍ أخرى وقيمة وارداتها منها، وهو عينه الفائض بالنسبة للدولة النظيرة.

لقد اتخذت العلاقات الصينية–الأمريكية شكل العلاقة تجارية التشاركية أو التكاملية حتى منتصف عام ٢٠١٨، ثمَّ تحوَّلت تدريجيًا إلى علاقة تنافسٍ وصراع وبخاصةٍ مع بروز الصين كقوةٍ اقتصادية عالمية تهدد التفوق الاقتصادي الأمريكي، الأمر الذي خلق توترًا في العلاقات، إذ عَزَت الإدارة الأمريكية أسباب العجز المزمن في الميزان التجاري إلى ممارساتٍ صينيةٍ غير عادلة (Olivier, et al.,2023).

لقد اتصفت الفترة التي سبقت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بالرواج والازدهار الاقتصادي، إذ تزايدت قيمة التبادل التجاري السلعي الأمريكي–الصيني بالاتجاهين عاماً بعد عام، إذ بلغت قيمة الواردات الأمريكية من السلع الصينية ٤٠٠,٦٣٢ مليار دولار عام ٢٠١١، ووصلت قيمتها القصوى إلى ٥٠٦,٠١١ مليار دولار عام ٢٠١٧، أي أنَّ معدل نموها، زاد عن ١٢٦,٣% عام ٢٠١٧ مقارنةً مع عام ٢٠١١، وبلغ متوسط الواردات الأمريكية منها ٤٥٥,٩٨ مليار دولار خلال السنوات السبع موضوع الدراسة، الجدول رقم(٢).

لكن مقابل تزايد قيمة الواردات الأمريكية من الصين، فقد تواضعت قيمة الصادرات الأمريكية إليها خلال الفترة عينها، وبلغ متوسط قيمة الصادرات الأمريكية للصين خلال السنوات السبع ١١٨,٤٥ مليار دولار، وقد بلغت ١٠٥,٤٤٥ مليار دولار عام ٢٠١١، ووصلت إلى ١٣١,٧٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٧، أي أنَّ معدل نموها، زاد عن ١٢٤,٩% عام ٢٠١٧ مقارنةً مع عام ٢٠١١، الأمر الذي يشير إلى مساواته تقريباً مع معدل نمو الواردات الأمريكية من السلع الصينية، الجدول رقم(٢).

لقد لاحظت الباحثة وجود عجزٍ تجاريٍ أمريكيٍ دائم ومستمر خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٧، إذ بلغ العجز التجاري ٢٩٥,١٨٧ مليار دولار عام ٢٠١١، وتصاعد سنوياً باستثناء عام ٢٠١٦ حتى وصل إلى ٣٧٤,٢٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٧، وبلغ متوسط عجز السنوات السبع ٣٣٧,٥٣ مليار دولار، الأمر الذي يدلُّ على انكشاف الاقتصاد الأمريكي أمام نظيره الصيني، إذ بلغت نسبة الصادرات الأمريكية للصين إلى الواردات الأمريكية من الصين ١/٣ على التوالي (٢٦% فقط).

تُفسِّرُ الباحثة سبب العجز التجاري الدائم والمستمر بالعوامل الموضوعية الآتية:

١. انخفاض مستوى دخل الفرد الصيني مقارنةً مع نظيره الأمريكي.
٢. انخفاض أسعار السلع الصينية مقارنةً مع نظيراتها الأمريكية نتيجة تدني أجر الأيدي العاملة.
٣. تمتع الفرد الأمريكي بعادات استهلاكية، تميل إلى الاسراف أكثر مقارنةً مع نظيره الصيني.

٣,٢,٣. التبادل التجاري الخدمي الأمريكي– الصيني ٢٠١١/٢٠١٧

على العكس من التبادل التجاري السلعي الأمريكي– الصيني، فإنَّ التبادل التجاري الخدمي بينهما، يميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ امتازت الولايات المتحدة بجود فائضٍ دائم ومتواضع في ميزان تجارة الخدمات خلال الفترة موضوع الدراسة، يتحدد الفائض التجاري الخدمي بالفرق الموجب بين قيمة الصادرات والواردات الخدمية من دولةٍ لدولةٍ أخرى.

لقد بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الخدمات الصينية ١٢,٦٤٣ مليار دولار عام ٢٠١١، ووصلت قيمتها القصوى إلى ١٨,١٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٧، وبلغ متوسطها خلال السنوات السبع ١٥,١٤ مليار دولار، الجدول رقم(٢).

لكن مقابل تواضع قيمة الواردات الأمريكية من الخدمات الصينية، فقد تراوحت قيمة صادرات الخدمات الأمريكية لها، إذ بلغت ٢٥,٢٥٦ مليار دولار عام ٢٠١١، ووصلت إلى ٥٦,١٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٧، وبلغ متوسط قيمتها خلال السنوات السبع ٤١,١٩ مليار دولار، الجدول رقم(٢).

استناداً إلى ما سبق، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، حققت فائضاً تجارياً، تراوح ما بين ١٢,٦١٢ مليار دولار عام ٢٠١١، ووصل إلى ذروته بمبلغٍ قدره ٣٧,٩٩٦ مليار دولار عام ٢٠١٧، وقد بلغ متوسط الفائض التجاري الخدمي خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١١ مبلغ ٢٦,٠٥ مليار دولار، الجدول رقم(٢)، الأمر الذي يدلُّ على تفوق الولايات المتحدة على الصين في قطاع الخدمات، والذي تراه الباحثة حلاً جزئياً للولايات المتحدة في سبيل تخفيض العجز التجاري السلعي معها.

٣,٣. العلاقات الصينية الأمريكية خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤

١,٣,٣. الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية ٢٠١٨/٢٠٢٤

الجدول رقم (٣): يتضمن الايرادات الجمركية الأمريكية على الواردات القادمة من الصين، وكذلك قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية من وإلى الصين مقدرة بمليارات الدولارات من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤

السنة	الايرادات الجمركية	صادرات السلع للصين	واردات السلع من الصين	العجز التجاري	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الفائض التجاري
٢٠١٨	٤١,٥	١٢٢,١٢٨	٥٣٩,٣٩٤	-٤١٧,٢٦٧	٥٨,٦٢٣	١٨,٨٤٩	٣٩,٧٧٣
٢٠١٩	٦٣,٨	١٠٧,٩٨٠	٤٤٩,٦٧٠	-٣٤١,٦٩٠	٥٩,٦٤٩	١٩,٨٧٩	٣٩,٧٧٠
٢٠٢٠	٥٦,٤	١٢٥,١٤٥	٤٣٢,٥٨٢	-٣٠٧,٤٣٧	٤١,٠٨٦	١٦,١٥٨	٢٤,٩٢٨
٢٠٢١	٥٨,٧	١٥٢,٥٧٢	٥٠٤,٦٥٣	-٣٥٢,٠٨١	٤٠,٢١١	٢١,٥٩٤	١٨,٦١٧
٢٠٢٢	٦٠,١	١٥٥,٧٣٨	٥٣٦,٩٨٢	-٣٨١,٢٤٤	٤٢,٧٢٤	٢٥,٤١٣	١٧,٣١١
٢٠٢٣	٦٤,٩	١٤٨,٦٦٣	٤٢٧,٨٨٥	-٢٧٩,٢٢٢	٤٧,٧١٣	١٩,٣٠٣	٢٨,٤١٠
*٢٠٢٤	٦٥,٥	١٤٤,٢٤٨	٤٣٩,٥٦٤	-٢٩٥,٣١٦	٥٥,٠٢٥	٢١,٨٦١	٣٣,١٦٤
المتوسط	**٥٨,٧**	**١٣٦,٦٣**	**٤٧٥,٨٢**	**-٣٣٩,١٩**	**٤٩,٢٩**	**٢٠,٤٤**	**٢٨,٨٥**

المصدر: (U.S. Customs and Border Protection - CBP) متوفر على الرابط:
https://www.cbp.gov/trade/basic-import-export/trade-statistics/trade-remedies

لقد ارتفعت الايرادات الجمركية الأمريكية المحققة على الواردات الصينية بشكلٍ ملحوظ منذ عام ٢٠١٨، إذ بلغت ايرادات الرسوم الجمركية الدنيا ٤١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨، ثمَّ تصاعدت بسرعة إلى أن وصل حدها الأقصى إلى ٦٥,٥ عام ٢٠٢٤، ما يُقارب ثلاثة أمثال متوسط الرسوم الجمركية للفترة ٢٠١٧/٢٠١١ (٦٥,٥ ÷ ٢٢,٧٤ = ٢٨٨%)، الجدول رقم (٣).

وقد بلغ متوسط الايرادات الجمركية ٥٨,٧ مليار دولار خلال سنوات الحماية الجمركية السبع (٢٠٢٤/٢٠١٨)، الأمر الذي يشير إلى نمو متوسط الايرادات الجمركية بأكثر من مثلين ونصف، عما كان عليه خلال الفترة التي سبقت الحرب التجارية،(٥٨,٧ ÷ ٢٢,٧٤ = ٢٥٨%).

ترى الباحثة أنَّ زيادة الايرادات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية خلال فترة الحرب التجارية، تعود بشكلٍ أساس إلى زيادة معدلات الرسوم الجمركية بدءاً من عام ٢٠١٨، إذ تدرَّجَت معدلاتها ما بين ٧,٥% إلى ٢٥%، الأمر الذي حقق للولايات المتحدة زيادة مستمرة في الايرادات الجمركية، وصلت إلى مبلغٍ قدره ٢٤ مليار دولار ما بين عامي ٢٠٢٤/٢٠١٨.

لقد استمرت الايرادات الجمركية الأمريكية بالتزايد خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٤، وتزامن ذلك مع تناقص قيمة الواردات الأمريكية من الصين، الجدول رقم (٣)، الأمر الذي يدلُّ على استمرار الإدارة الأمريكية باستخدام الرسوم الجمركية كأداة مالية وسياسية، تهدف إلى ممارسة الضغط على الحكومة الصينية لتغيير سلوكياتها التجارية، وليس لتحقيق ايرادات مالية فقط.

٢,٣,٣. التبادل التجاري السلعي الأمريكي- الصيني ٢٠١٨/٢٠٢٤

مقابل ذلك، فقد تأرجحت قيمة الواردات الأمريكية من الصين من عامٍ لآخر، إذ بلغت ٥٣٩,٣٩٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، وتراجعت إلى ٤٣٩,٥٦٤ مليار دولار عام ٢٠٢٤، الجدول رقم (٣).

تجدر الإشارة إلى أنَّ قيمة الواردات الأمريكية من الصين، تجاوزت مبلغ الـ ٥٠٠ مليار دولار في ثلاث سنوات، وانخفضت عنه في أربع سنوات خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤، وبلغ متوسطها ٤٧٥,٨٢ مليار دولار، الأمر الذي يعني أنَّ متوسط معدل الرسوم الجمركية المقتطعة، بلغ حوالي ١٢,٣٣% من قيمة الواردات الصينية (٤٧٥,٨٢÷٥٨,٧ = ١٢,٣٣%)، الجدول رقم (٣).

من جهةٍ ثانية، فقد تراوحت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين من عامٍ لأخر، إذ بلغت قيمتها الدنيا ١٠٧,٩٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، ووصلت قيمتها العليا إلى ١٥٥,٧٣٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وبلغ متوسط قيمتها خلال سنوات الحرب التجارية ١٣٦,٦٣ مليار دولار، وقد تحسَّنت النسبة بين الصادرات الأمريكية للصين إلى الواردات من الصين، إذ لامست نسبة ٢٨,٧%، في حين، كانت أقل من ٢٦% خلال فترة ما قبل الحرب.

استناداً إلى ما سبق، فقد لاحظت الباحثة تراجع العجز التجاري الأمريكي خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤، إذ وصل إلى حده الأقصى عام ٢٠١٨ بمبلغٍ قدره ٤١٧,٢٦٧ مليار دولار، ثمَّ بدأ بالتناقص، وقد بلغ حده الأدنى ٢٧٩,٢٢٢ مليار دولار عام ٢٠٢٣، وبلغ متوسطه ٣٣٩,١٩ مليار دولار خلال سنوات الحرب التجارية، الأمر الذي يشير إلى إعادة العجز التجاري إلى ما كان عليه خلال سنوات التكامل الاقتصادي، إذ بلغ آنذاك ٣٣٧,٥٣ مليار دولار، وهذا بدوره، يُؤكِّدُ للباحثة الأثر الإيجابي لسياسة الحماية الجمركية في تخفيض العجز التجاري الأمريكي مع الصين، لذلك، تستنتج الباحثة: أنَّ سياسة الحماية الجمركية تؤثر ايجاباً في تقليص العجز التجاري، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة بلول ٢٠٢١، وتختلف عن نتيجة خليل ٢٠٢٢.

٣,٣,٣. التبادل التجاري الخدمي الأمريكي- الصيني ٢٠١٨/٢٠٢٤

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع بميزة الفائض التجاري الخدمي مع الصين، فقد بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الخدمات الصينية ١٨,٨٤٩ مليار دولار عام ٢٠١٨، ووصلت قيمتها القصوى إلى ٢٥,٤١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وبلغ متوسطها ٢٠,٤٤ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤، الجدول رقم(٣).

لقد تأرجحت قيمة صادرات الخدمات الأمريكية للصين، إذ وصلت إلى حدها الأقصى بمبلغٍ قدره ٥٩,٦٤٩ مليار دولار عام ٢٠١٩، وتناقصت إلى ٤٠,٢١١ مليار دولار عام ٢٠٢١، وبلغ متوسط قيمتها خلال السنوات السبع ٤١,١٩ مليار دولار، الجدول رقم(٣).

استناداً إلى ما سبق، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، حققت فائضاً تجارياً، تراوح ما بين ٣٩,٧٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٨، ووصل إلى حده الأدنى بمبلغٍ قدره ١٧,٣١١ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وقد بلغ متوسط الفائض التجاري الخدمي خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٤ مبلغ ٢٨,٨٥ مليار دولار، الجدول رقم(٣)، في حين، بلغ متوسط الفائض الخدمي خلال الفترة التي سبقت الحرب التجارية ٢٦,٠٥ مليار دولار، الأمر الذي يدلُّ على بقاء الفائض التجاري الخدمي

بصورةٍ شبه ثابتة، وهذا يلخص الإجابة على السؤال الفرعي الثاني، مما يُؤكِّدُ للباحثة الأثر الضعيف لسياسة الحماية الجمركية في زيادة الفائض التجاري الخدمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

استناداً إلى البيانات الجمركية المتوافرة وإلى قيم التبادل التجاري السلعي والخدمي بين الدولتين خلال السنوات موضوع الدراسة، فقد توصلت الباحثة إلى النتيجتين الآتيتين:

١. لقد أسهمت سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً في تخفيض العجز في الميزان التجاري السلعي بين أمريكيا والصين، بل وأعادته إلى ما كان عليه قبل الحرب التجارية بين الدولتين، بعد أن وصل حده الأقصى إلى ٤١٧,٢٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٨، ثم تناقص عاماً بعد عام إلى أن أصبح ٢٩٥,٣١٦ مليار دولار عام ٢٠٢٤.

٢. لم تسهم سياسة الحماية الجمركية المعتمدة أمريكياً في تعزيز الفائض في الميزان التجاري الخدمي، بل أسهمت في بقائه شبه ثابتٍ خلال الفترتين موضوع المقارنة.

استناداً إلى النتيجتين السابقتين، توصي الباحثة بما يأتي:

١. عدم مغالاة الإدارة الأمريكية في رفع الرسوم الجمركية على وارداتها من الصين، إذ أنَّ ذلك سيؤدي إلى تغيير في سلاسل التوريد العالمية من خلال توطين بعض الصناعات في دولٍ أخرى خاضعة لمعدلات جمركية متدنية، الأمر الذي قد يحرم الولايات المتحدة من الإيرادات الجمركية المستهدفة.

٢. ضرورة ايلاء الإدارة الأمريكية لفائض الميزان التجاري الخدمي الاهتمام اللازم من خلال ابرام اتفاقيات تجارية مع الصين، تزاوج بين التبادل السلعي والخدمي، وتضمن زيادة الصادرات الخدمية الأمريكية إلى الصين، الأمر الذي يُعَدُّ حلاً جزئياً لمسألة العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي لأمريكيا مع الصين.

المراجع:

- بلول، صابر. (٢٠٢١). *أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، ٣٧(٣).
- جابر، مروة. (٢٠٢٥). *الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ظل ولاية ترامب الجديدة*، جامعة القاهرة، ٤٠(١).
- خليل، شذا. (٢٠٢٥). *تحليل اقتصادي لإجراءات التعريفات الجمركية الأمريكية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي*، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط: (https://rawabetcenter.com/archives/179342](https://rawabetcenter.com/archives/179342)
- خليل، شيماء. (٢٠٢٢). *الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين*، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، ١٣(٣)، ص ٥٣-٧٣.
- زيود، لطيف.(٢٠١٥).*المحاسبة الضريبية*، كلية الاقتصاد، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة تشرين.

المواقع الالكترونية

- مكتب الإحصاء الأمريكي (U.S. Census Bureau). بيانات التجارة الخارجية. www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services

- بيانات البنك الدولي، متوفر على الرابط:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2024&locations=CN&start=2009
- بيانات البنك الدولي، متوفر على الرابط:
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2011/Summarytext](https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2011/Summarytext
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2017/Summarytext](https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2017/Summarytext
- تقارير مجلس الأبحاث بالكونغرس ٢٠١٩، متوفر على الرابط:
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11030](https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11030
- مكتب الممثل التجاري الأمريكي(USTR 2018-2019)
https://ustr.gov/issue-areas/enforcement/section-301-investigations/section-301-final-actions](https://ustr.gov/issue-areas/enforcement/section-301-investigations/section-301-final-actions

المراجع الأجنبية

- Brander, J., & Spencer, B. (2020). *Strategic trade policy in the modern global economy*. World Economy, 43(6), 1452-1470.
- Chen, B. (2025). *How U.S. tariffs impact China's domestic sourcing. Journal of International Economics*, Retrieved from https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2024.103921
- Chor, D., Li, Y., & Tang, H. (2024*). Illuminating the effects of the US-China tariff war on China, using high-frequency night lights data and grid-level measures of tariff exposure. Journal of International Economics*, Retrieved from https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2024.103921](https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2024.103921
- Consensus. (2023). *AI-powered synthesis of scientific evidence on trade policy*. Retrieved from https://consensus.app
- Krugman, P. (2021). *International trade theory and policy revisited*. Journal of Economic Perspectives, 35(4), 3-28.
- Luo, D., Cai, X., & Zhu, S. (2023). *Dual effects of the US-China trade war and COVID-19 on United States imports: Transfer of China's industrial chain*? Journal of International Trade and Economic Development, 32(5), 715-736.
- Olivier, P., Bazarbashioğlu, G., Goryshna, I., Srinivasan, K., & Valdez, R. (2024). *Domestic macroeconomic forces are the main driver of China and US trade balances (IMF Working Paper No*. WP/24/00). International Monetary Fund.
- Pal, H. (2025). *Modeling the dynamic effects of tariffs on economic variables and trade policie*s. Future Business Journal, 11(83).
- U.S. Customs and Border Protection. (2024). *Trade statistics and tariff data*. Retrieved from https://www.cbp.gov/trade
- Yang, S., Shi, B., & Yang, F. (2023). *Macroeconomic impact of the Sino-U.S. trade frictions: Based on a two-country-sector DSGE model*. Research in International Business and Finance, 65, 101905.